

## المغرب يعتقل عنصرا من حزب الله بحوزته جوازات مسروقة

### خطر الحزب يتجاوز مناطق نشاطه التقليدية

ولاحظ متابعون أن توقيت تواجد العنصر التابع لحزب الله في المغرب يثير الريبة والشكوك ويحمل دلالات سياسية، ولا يستبعد هؤلاء أن يقف النظام الإيراني الذي يدعم حزب الله بالسلاح والعقاد محليا وفي ساحات النزاع بالشرق الأوسط، وراء ذلك.

وتبدي إيران التي سبق وأن كشفت تقارير إعلامية عن دعمها لجبهة البوليساريو الانفصالية، انزعاجا من التقارب الأمريكي - المغربي الذي شهد زخما في الأونة الأخيرة بعد اعتراف واشنطن بمغربية الصحراء، إضافة إلى استئناف الاتصالات الرسمية بين الرباط وتل أبيب.

وحسب متابعين فإن إصرار إيران على دعم البوليساريو التي تستخدمها كورقة لتوسيع نفوذها في شمال أفريقيا، من ضمن العوامل التي عجلت بالاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء.

والعلاقات المغربية - الإيرانية ليست على ما يرام منذ سنوات بسبب التدخلات المستمرة لطهران في الشؤون الداخلية للدول العربية، على غرار دعمها للجبهة الانفصالية.

وفي مايو 2018، أعلن المغرب قطع علاقاته مع طهران وطالب القائم بالأعمال في سفارة إيران بمغادرة البلاد، وذلك بسبب الدعم العسكري من قبل حليفها حزب الله للبوليساريو.

وأوضح رئيس الحكومة سعد الدين العثماني آنذاك أن قرار المغرب بقطع العلاقات مع إيران قرار مغربي خالص، بعد أن ثبت بالأدلة أنها تدعم جبهة الانفصاليين عسكريا وبالخبرات العسكرية مباشرة أو بواسطة حزب الله اللبناني.



مجرد ذراع لنشر الفوضى الإيرانية

الرباط - أوقفت السلطات المغربية مواطنا لبنانيا ينتمي إلى حزب الله وبحوزته جوازات سفر أجنبية مسروقة، في خطوة تكشف حسب المتابعين أن خطر الحزب لا يقتصر على مناطق نشاطه التقليدية في الشرق بل يطمح لأن يمتد إلى مناطق أبعاد.

وجاء في بيان للمديرية العامة للأمن الوطني، ونشرته وكالة الأنباء المغربية الرسمية، أن "قوات الأمن تمكنت بناء على معلومات دقيقة الأرباء، من توقيف مواطن لبناني ينتمي إلى حزب الله".

وأضاف البيان أن "عمليات التفتيش مكنت من العثور بحوزة المواطن اللبناني المشتبه به على جواز سفر، أحدهما فرنسي، والثاني برتغالي، مُعلن سرقتهما على الصعيد الدولي في قواعد بيانات منظمة الإنتربول".

كما تم العثور بحوزته على "سندات هوية ورخص سياقة مسجلة باسماء مواطنين فرنسيين وبرتغاليين وإيطاليين، علاوة على مبالغ مالية بمئات مغربية وأجنبية".

وحسب المعلومات الأولية للبحث، فإن المواطن اللبناني الموقوف يشتبه في تعريضه عدة ضحايا للنصب والاحتيال وعدم إتمام عقد، حيث كان يتنحل صفة مسير لشركات أجنبية، مدليا بجوازات سفر برتغالية وفرنسية مصرح بسرقتها، وذلك لتضليل الضحايا وتعريضهم للنصب في مبالغ مالية، وفق ما جاء في بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني.

وجرى إبداء المشتبه به رهن الاعتقال الاحتياطي للكشف عن جميع ظروف وملابسات وخلفيات القضية. وأعلنت السلطات المغربية أنها نسقت مع "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمكاتب المركزية الوطنية في الدول المعنية لتحديد ظروف وملابسات سرقة جوازات السفر المحجوزة لدى المشتبه الموقوف على ذمة هذه القضية".

## استبعاد الدستوري الحر من الحوار الوطني يثير جدلا في تونس

### استغراب من إقصاء عبير موسى رغم مكانة حزبها في المشهد السياسي



حضور سياسي قوي

وأضاف العمري "أن ائتلاف الكرامة موجود بمشاركة حركة النهضة". وتابع "ائتلاف الكرامة هو اليد الغليظة للنهضة".

ويطرح قرار استبعاد الدستوري الحر حقيقة خضوع الاتحاد لضغوط من الرئيس سعيد وحزابه المتبني للحسن الشوري على غرار التيار الديمقراطي وحركة الشعب (الكتلة الديمقراطية). وتساءل أطراف سياسية التمويع من جديد في المشهد من محطة الحوار كمراسة للديمقراطية السياسية الحقيقية.

ولفت المحلل السياسي منذر ثابت في تصريح لـ "العرب"، إلى أن "موقف الاتحاد انفعالي، وليس من مصلحة المنظمة النقابية أن يقصى الدستوري الحر في إطار تماسك موقفه من جهة، وفي إطار دوره التعليمي من جهة ثانية".

وبرأي ثابت "من المفارقة إقصاء طرف منتخب وتوجيه الدعوة لأطراف أخرى لم تمل ثقة الناخبين، والأمر متصل بتصريحات عبير موسى بخصوص الاتحاد، ويبدو أن هذا موقف سعيد".

واعتبر أن دور الاتحاد "أن ينادى بنفسه وأن يتجاوز ثنائية الثورة والثورة المضادة ولا يخضع إلى ما ترتبه بعض الأطراف".

ورأى متابعون أن الحوار الوطني مبادرة على مقياس الأحزاب الثورية التي تحظى بدعم الرئيس سعيد واتحاد الشغل.

وتنن سياسيون مبادرة الاتحاد، مطالبين بتوجيه الدعوة للدستوري الحر في ما تبقى من الأيام القادمة قبل موعد عقد الحوار.

وعبرت النائبة سهير العسكري عن تأييدها لمبادرة الاتحاد لتنظيم حوار وطني للخروج من الأزمات، وفيما أبدت تفهمها لرفض الاتحاد مشاركة ائتلاف الكرامة بسبب خلافه الحاد معه، إلا أنها من توتر المشهد السياسي، إلا أن استبعاد الحزب الدستوري الحر يثير التساؤلات.

وتعليقا على موقف اتحاد الشغل، الذي أكد رفضه تشريك الحزب الدستوري الحر في الحوار الوطني، قالت عبير موسى "لم أكن أتمنى أن تضع نفسك في هذه الوضعية، وأن يأتي اليوم الذي يفقد الاتحاد من يقف في صف العنقوشي والظالمين والتكفيريين"، في إشارة منها إلى حركة النهضة.

وأضافت موسى في كلمة عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك، الخميس، "لا يمكن أن ننكر بأن اتحاد الشغل قطعة من قلوبنا وهو ملك التونسيين والدولة الوطنية، ولكن نحن نتأسف اليوم لأنه سقط في أيادي قيادة تحمله للفكر الظلامي والتكفيري".

وأكدت في سياق متصل أن تونس "ليست في حاجة إلى حوار وطني بقدر ما هي في حاجة إلى حلول وإنجازات وإصلاحات كبرى". وتابعت "الحوار هو جريمة جديدة سنضاهي لجرائمكم في هدم البلاد وتحطيمها والآن هو وقت إنجازات وليس وقت مقترحات".

الحكومي والذي أثارت مواقفه المتشددة استياء طيف واسع من التونسيين في الأونة الأخيرة، أوضح الطوبوي أن الاتحاد لن "يجلس مع ائتلاف الكرامة"، كاشفا عن وجود خلافات مع طرفين هما "ائتلاف الكرامة" و"الدستوري الحر".

وفيما يرى متابعون أن استبعاد ائتلاف الكرامة مبرر، حيث زادت مواقفه المتشددة من قضايا الحريات ومناوراته من توتر المشهد السياسي، إلا أن استبعاد الحزب الدستوري الحر يثير التساؤلات.

وتعليقا على موقف اتحاد الشغل، الذي أكد رفضه تشريك الحزب الدستوري الحر في الحوار الوطني، قالت عبير موسى "لم أكن أتمنى أن تضع نفسك في هذه الوضعية، وأن يأتي اليوم الذي يفقد الاتحاد من يقف في صف العنقوشي والظالمين والتكفيريين"، في إشارة منها إلى حركة النهضة.

وأضافت موسى في كلمة عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك، الخميس، "لا يمكن أن ننكر بأن اتحاد الشغل قطعة من قلوبنا وهو ملك التونسيين والدولة الوطنية، ولكن نحن نتأسف اليوم لأنه سقط في أيادي قيادة تحمله للفكر الظلامي والتكفيري".

وأكدت في سياق متصل أن تونس "ليست في حاجة إلى حوار وطني بقدر ما هي في حاجة إلى حلول وإنجازات وإصلاحات كبرى". وتابعت "الحوار هو جريمة جديدة سنضاهي لجرائمكم في هدم البلاد وتحطيمها والآن هو وقت إنجازات وليس وقت مقترحات".

عاد الجدل مجددا بشأن استثناء الحزب الدستوري الحر من الحوار الوطني، ويتساءل مراقبون سياسيون عن دوافع استبعاد عبير موسى من المشاركة في الحوار في الوقت الذي يعد فيه الحزب رقما وازنا في المشهد السياسي التونسي، كما يحظى بمكانة محترمة في سلم تطلعات التونسيين.

خالد هدوي

تونس - آثار إقصاء بعض الأطراف الحزبية من المشاركة في الحوار الوطني المرتقب لغضا سياسيا واسعا في تونس، حيث رفض الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية بالبلاد) وصاحب المبادرة مشاركة رئيسة الدستوري الحر عبير موسى في الحوار رغم وزن حزبها في المشهد السياسي.

ولئن كان استثناء مشاركة أطراف بعينها من الحوار يرضي الكثير، فإنه يمثل بطريفة أو باخرى شكلا من أشكال الإقصاء الذي يقلص فرص نجاح الحوار، في وقت يبحث فيه الجميع عن حلول أرضية ملائمة تقوم على التهدئة وإشراك مختلف الأطياف السياسية وتناول القضايا المطروحة بجديّة.

وشدد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطوبوي، الخميس، على أن مبادرة الحوار التي تقدم بها إلى رئاسة الجمهورية قد قبل بها "ولا وجود لأي غموض في علاقة بالرئيس قيس سعيد وموقفه وتصوره للمبادرة".



سهير العسكري

نحن نطالب بتوجيه الدعوة لعبير موسى للمشاركة في الحوار

منذر ثابت

ليس من مصلحة الاتحاد إقصاء الدستوري الحر

وقال الطوبوي في تصريحات لوسائل إعلام محلية إن الاتحاد "لن يكون إلا في أجندة وطنية ونظام جمهوري"، مفيدا بأن المنظمة صاغت "أرضية وقدمت أفكارا وطالبت بالجلوس على نفس الطاولة للخروج من أزمة البلاد الحالية". مبدية تفاعله بنجاح الحوار لامتلاك المنظمة مقومات إيجابية.

وعن قبول الاتحاد الجلوس مع حزب ائتلاف الكرامة المشارك في التحالف

## بدء العد التنازلي للانتخابات التشريعية المبكرة في الجزائر

توجهات أيديولوجية وسياسية برزت حسب هؤلاء في الدستور الجديد المعتمد منذ أيام قذافي.

والرغم من كل هذه الانتقادات، إلا أن ذلك لا ينفي وجود آراء تحمل تفاعلا بشأن توجيهات الرئيس الجزائري. وذكر الخبير الدستوري رشيد لوراري أن "الرئيس كان بإمكانه إصدار القانون بموجب أمر رئاسي، إلا أنه اختار إشراك جميع الفاعلين في هذه العملية السياسية التي تمهد لمرحلة جديدة تعيد الثقة بين الحاكم والمحكوم، وتعلن في نفس الوقت القطيعة مع الممارسات السابقة".

ومن المنتظر أن يستلم الرئيس تبون مشروع قانون الانتخابات من لجنة الخبراء التي كلفها في 19 سبتمبر الماضي بإعداد النص. وقال آنذاك إن "هذا القانون هو الخطوة التي تأتي ما بعد الدستور"، ويطمح من ورائها إلى تجديد المجلس المنتخب.

وكان مقفرا وفق أجندة الرئيس تبون الأولى أن تجرى الانتخابات النيابية والمحلية قبل نهاية العام 2020.

وتتوقع أوسط سياسية جزائرية استدعاء وشبكا للهيئة الناخبة لتنظيم الانتخابات التشريعية وإعادة المصادقة للبرلمان الحالي الذي يتعرض للكثير من الانتقادات المشككة في شرعيته.

وشدد الرئيس الجزائري على ضرورة تضمين القانون الجديد توجيهات السلطة لـ"أخلاق الحياة السياسية، وإبعاد تأثير المال على المسار الانتخابي، وفسح المجال أمام الشباب والمجتمع المدني للمشاركة في صناعة القرار السياسي من خلال المؤسسات المنتخبة".

تبون وجه تعليمات صريحة إلى لجنة صياغة القانون الانتخابي بضرورة الانتباه في أقرب الآجال من إعداد مشروع القانون الجديد

كما منح الرئيس الجزائري إلى "ضمان الشفافية والنزاهة في الاستحقاق الجديد من أجل إقرار مؤسسات تعبر عن الإرادة الشعبية وتحث القطيعة نهائيا مع ممارسات الماضي، وتنبثق عنها مؤسسات ديمقراطية ذات مستوى ومصادقية". وفي انتظار الكشف عن مضمون القانون الانتخابي الجديد، تبقى اللجنة محل انتقادات شديدة من طرف قوى سياسية إسلامية ومحافظ، على خلفية

المناورات غير المجدية في ظل بوادر الانفجار الاجتماعي وعودة الاحتجاجات السياسية مع أول تعاف من الجائحة الصحية العالمية.

والى جانب رئيس اللجنة الوطنية لمراجعة قانون الانتخابات، حضر اللقاء رئيس الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات محمد شرفي، الذي لم يبد أي حرج من نسبة العزوف الشعبي الكبير في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وخلال الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد.

وذكر شرفي حينها أن "الجزائر لأول مرة تفرز رئيسا حلالا، وأن المشاركة المتواضعة في الاستفتاء لن تشكل عقبة لسلطته ما دامت كبرى الاستحقاقات الانتخابية في أعنى الديمقراطيات العربية لا تستقطب جمهورا كبيرا".

ووجه الرئيس تبون تعليمات صريحة إلى الحاضرين في جلسة العمل بضرورة "الانتهاج في أقرب الآجال من إعداد مشروع القانون الانتخابي الجديد استعدادا للاستحقاق الانتخابي الهام الذي ينتظر البلاد". وهو ما يترجم رغبته في الوصول السريع إلى مجالس منتخبة جديدة خلال النصف الأول من السنة الجارية، وذلك تماشيا مع ما عبر عنه في ألمانيا قبل عودته إلى البلاد من رحلته العلاجية.

بـ"أخلاق الحياة السياسية وتحديد المال السياسي عن المؤسسات المنتخبة". غير أن استمرار حالة الاحتقان السياسي الداخلي، بسبب القبضة الأمنية التي تطبقها السلطة على الحريات السياسية والإعلامية وتراجع مساحة حقوق الإنسان، والتقلبات المتسارعة في البلاد، كلها عوامل تضع مسعى السلطة الجديد في خانة



الجزائر تستعد لمحطة انتخابية جديدة

صابر بليدي

الجزائر - دخلت الجزائر مرحلة العد التنازلي تحسبا للانتخابات التشريعية المبكرة، وذلك بعد جلسة العمل التي أشرف عليها الرئيس عبدالمجيد تبون وخصصت لمناقشة القانون الانتخابي الجديد المنتظر إصداره وتوزيعه على الطبقة السياسية في آجال قريبة.

ودعا الرئيس تبون خلال لقائه بأعضاء لجنة صياغة القانون الانتخابي، الخميس، إلى الإسراع في الانتهاء من صياغة القانون الجديد، في خطوة تمهد لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة.

وقدم أحمد لعراية، رئيس اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع مراجعة القانون العضوي للانتخابات، تقريرا مفصلا حول مضمون ومراحل صياغة هذا القانون الجديد. ومنتظر أن يفتح هذا القانون مرحلة جديدة في انتخاب المجالس التشريعية، بعد أن شكلت طيلة العقود الماضية وجها من أوجه الفساد المالي والسياسي.

وينتظر أن تكون الأشهر القليلة القادمة محطة سياسية هامة في مسار السلطة الجديدة في الجزائر، في ظل الجدل القائم حول جدوى المؤسسات التي أفرزتها مرحلة الحراك الشعبي في